

كتاب طرية في

٥٨٢

كتاب

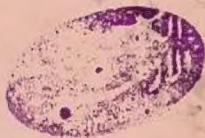
كتاب الزهر

في علم الفلا

وهو نفيس

لطيف

٤٤



وكان كثير ممن تقدم ولم باشيا من ذلك
 ويعتني في بيانها بتمهيد المسالك غير ان
 هذا المجموع لم يسبق لي اليه سابق ولا طرق
 سبيله فتبني طارقه وقد سميت
 بالمرهر في علوم اللغة وهذه انوارها
 النوع الأول معرفة الصحيح الثابت الثاني
 معرفة ما روي من اللغة ولم يثبت
 الثالث معرفة المتواتر والأحاد الرابع
 معرفة المرسل والمنقطع الخامس معرفة
 الأفراد السادس معرفة من تقبل روايته
 ومن ترد السابع معرفة طرق الإخذ
 والتحمل الثامن معرفة المصنوع وهو
 الموضوع ويذكر فيه المذبح والمسروق وهذه
 الأنواع الثمانية راجعة إلى اللغة من حيث
 الأسناد التاسع معرفة الفصح العاشر
 معرفة الضعيف والمنكر والمتروك الحادي عشر
 معرفة الردى المذموم الثاني عشر معرفة
 المطرد والشاذ الثالث عشر معرفة
 الحوشي والغريب والشوارد والنوادر الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه
 الحمد لله خالق الأسن واللغات ومنع الانقراض
 للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه بالالفات
 الذي علم آدم الاتصاف بها وظهر بذلك شرف
 اللغة وفضلها والقلة والسلام على سيدنا
 محمد أفصح الخلق لسانا وأعزهم نبيا
 وعليه الصلاة والسلام
 هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه وخرت
 تنويده وتبويده هو ذلك في علوم اللغة
 وأنواعها وشروط ادائها وسامعها ما كانت
 به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع
 وآتيت فيه بعجايب وغرائب حسنة الإبداع

عشر معرفة الممثل والمستعمل **الخامس عشر**
معرفة المفاريد **السادس عشر** معرفة
مختلفة اللغة **السابع عشر** معرفة تداخل
اللغات **الثامن عشر** معرفة تواف
اللغات **التاسع عشر** معرفة المغرب
العشرون معرفة الألفاظ الإسلامية
الحادي والعشرون معرفة المولد وهذه
الأنواع الثلاثة عشر راجعة إلى اللغة من
حيث الألفاظ **الثاني والعشرون** معرفة
خصوصاً من اللغة **الثالث والعشرون** معرفة
الاشتقاق **الرابع والعشرون** معرفة الخفية
والمجاز **الخامس والعشرون** معرفة المشتركة
السادس والعشرون معرفة الأضداد **السابع**
والعشرون معرفة المترادف **الثامن والعشرون**
معرفة الاتباع **التاسع والعشرون** معرفة
الخاص والعام **الثلاثون** معرفة المطلق
والمقيد **الحادي والثلاثون** معرفة المستحصر
الثاني والثلاثون معرفة الأبدال **الثالث والثلاثون**
معرفة الغلب **الرابع والثلاثون** معرفة النحت

وهذه الأنواع الثلاثة عشر راجعة إلى اللغة
من حيث المعنى **الخامس والثلاثون** معرفة
الأمثال **السادس والثلاثون** معرفة الآباء
والأقارب والآباء والآباء والآباء والآباء
والأزواج والآباء والآباء والآباء والآباء
معرفة ما ورد في جبهين بحيث يوم من قبل
التصنيف **الثامن والثلاثون** معرفة ما ورد
في جبهين بحيث إذا قرأه إلا لئلا لا يعاب
التاسع والثلاثون معرفة الملاحن والألفاظ
وفتياء فقه العرب وهذه الأنواع الخمسة
راجعة إلى اللغة من حيث لطايفها وملحها
الأربعون معرفة الأشياء والنظائر
وهذا راجع إلى حفظ اللغة وضبط مفاريد
الحادي والأربعون معرفة أدب اللغوي
الثاني والأربعون معرفة كتابة اللغة
الثالث والأربعون معرفة التصنيف والتعريف
الرابع والأربعون معرفة الطبقات والمفاظ
والثقات **والضمتا الخامس والأربعون**
معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأصناف

السَّادِسُ وَالْأَرْبَعُونَ معرفة المونث والمخلف
السَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ معرفة المتفق والمفترق
الثَّامِنُ وَالْأَرْبَعُونَ معرفة المواليد والوفات
وهذه الانواع الثمانية راجعة الي رجال اللغة
ورواها **التاسع** **والأربعون** معرفة الشعر
والشعر المحسوس معرفة
اغلاط العرب وقبيل الشروع في الكتاب
نصدم بمقالة قالها ذكرها ابن فارس في اول
كتابه فقه اللغة فلا علم ان لعلم العرب
اصلا وفرعا اما الفرع فمعرفة الاسماء والصفات
كقولنا رجل وفرس وطويل وقصير وهذا
هو الذي بندا به عند التعلم واما الاصل
فالقول على موضوع اللغة واوليها ومنشئها
ثم على رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من
الاقتناس تحقيقا ومجازا والناس في ذلك
رجلا ف رجل شغل بالفرع فلا يعرف غيره
واخرجهم الامر من معا وهذه هي الرتبة
العليان لانها يعلم خطاب القران والسنة
وعليها يقول اهل النظر والفتيا وذلك

ان طالب العلم العلوي يكفي من اسم الطويل
باسم الطويل ولا يضيره ان لا يعرف الاشق
والامق وان كان في علم ذلك زيادة فضل
وانما يضيره خفا ذلك عليه لانه لا يكاد
يجد منه في كتاب الله تعالى شيئا فيجوع الي
علمه ويقبل مثله ايضا في الفاظ رسول الله
صلي الله عليه وسلم في السهلة العذبة ولو
انه لم يعلم توسع العرب في مخاطباتها
لعي بكثير من علم يحكم الكتاب والسنة الا
تري قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون
اليه بالعدة الي اخر الآية فسر هذه
الاية في نظرها لا يكوف بمعرفة غريب
اللغة والوحشي من الكلام وانما معرفة
بمعرفة فنون العرب في مخاطباتها والفرق
بين معرفة الفروع ومعرفة الاصول
ان متوسما بالادب لو سئل عن الجرم
والسويد في علاج النزق فتوقف او عي
به اول يعرفه لم ينقصه ذلك عند اهل
المعرفة نقصا شائنا لان كلام العرب

اكثر من ان تحصى ولوقيل له هل تنكلم العرب
 في النبي بما لا تنكلم به في الاثبات ثم لم يعلمه
 لنقصه ذلك عند اهل الأدب كما ان متوسما
 بالحق لموسيل عن قول القائل **هـ هـ**
 لهنك من عبيته لوسيمه عليهنوات كاذب من يقول
 فتوقف او فكر واستعمل لكان امره في ذلك عند
 اهل الفضل هينا ولو قيل ما اصل القسم وكم فيه
 فلم يجب الحكم عليه بان لم يشام صناعة الحق
 فهذا الفصل بين الأمرين ثم قال والذي جمعناه
 في مؤلفنا هذا مفروق في اصناف كتب العلماء المتقديين
 وانما لنا فيه اختصار مبسوط او بسيط مختصر
 او شرح مشكل او جمع متفرق انتهى ومثل قوله
 اقول في هذا الكتاب وهذا حين الشروع في
 المقصود يقول الملك المبرور **السوق الاول**
معرفة الصحيح ويقال له الثابت والمحفوظ
 فيه مسائل الاولي في حد اللغة وتصريفها
قال ابن جني في الخصائص حد اللغة
 اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم ثم قال
وامت لتصريفها ذي فاعلة من لغوت اي

تكلت واصلها لغوة ككرة وقلة وثبة كلها
 لاماتها واوات وقالوا فيها لغات ولغون كنبات
 وثبوت وقيل منها لني يلني اذا هذي **قال**
 ورب اسراب حجيح كظم **هـ هـ** عن اللغات ورقت التكلم
 وكذلك اللغو قال تعالى واذا مروا باللغو مروا
 كراما اي بالباطل وفي الحديث من قال في الجمعة
 صه فقد لغا اي تكلم انتهى كلام ابن جني **وقال**
 امام الحرمين في البرهان اللغة من لغا يلغا
 اذا اجمع بالكلام وقيل من لني يلني **وقال**
 ابن الجاحظ في مختصره حد اللغة كل لفظ وضع
 لمعنى **وقال** الاسوي في شرح منهاج الأصول
 اللغات عبارة عن الألفاظ الموضوعات للمعاني
الثاني في بيان واضح اللغة وهل هي توقيف
 ووجي او اصطلاح وتواطى **قال** ابن فارس
 في فقه اللغة **علم** ان لغة العرب توقيف ودليل
 ذلك قوله تعالى وعلم آدم الاسما كلها فكان
 ابن عباس يقول علمه الاسما كلها وهذه هي الاسما
 التي يتعارف بها الناس من دابة وارض وسهل
 وجبل وجمل وحمار واسباة ذلك من الأمم

وغيرها ورؤي **ق** خفيف عن مجاهد
قال علمه اسم كل شيء وقال **ق** غيرها انما علمه
اسما الملائكة وقال **ق** احزون علمه اسماء ذرية
اجمعين قال **ق** ابن فارس والذي نذهب
اليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس فان
قال قابيل لو كان ذلك كما نذهب اليه لقال ثم
عرضن او عرضها فلما قال عرضهم علم ان ذلك
لا عيبان بني آدم او الملائكة لان موضوع النكاح
في كلام العرب ان يقال لما يعقل عرضهم ولما لا
يعقل عرضها او عرضن **ق** ليه انما قال
ذلك والله اعلم لانه جمع ما يعقل وما لا يعقل
فغلب ما يعقل وهي **ق** منه من سنن العرب وذلك
كقوله والله خلق كل امة من ما فهم من عشي
على بطنه ومنهم من عشي على رجلين ومنهم من
يمشي على اربع فقال منهم تغليباً لمن يمشي على
رجلين وهم بنو آدم قال **ق** قال اتقولون
في قولنا سيف وحسام وعصب الي غير ذلك
من اوصافه انه توقيف حتي لا يكون شيء منه
مصطلحاً عليه **ق** ليه كذلك نقول والدليل

7
على صحته اجماع العلماء على الاحتجاج بلغة النعم
فيما يختلفون فيه او يتفقون عليه ثم احتجهم
باسعادهم ولو كانت اللغة متواضعة واصطلاحها
لم يكن اولئك في الاحتجاج **ق** باولي منافي الاحتجاج
بنالوا اصطلاحنا على لغة اليوم ولا فرق ولعل طائفا
يظن ان اللغة التي دللنا على انها توقيف انما جاءت
جملة واحدة وفي زمان واحد وليس الامر كذا
بل وقف الله عز وجل آدم عليه السلام على ما شا
ان يعلمه اياه مما احتاج الي علمه في زمانه وانتشر
من ذلك ما شا الله ثم علم بعد آدم من عرب الانبيا
صلوات الله عليهم نبيا نبيا ما شا الله ان يعلمه حتي
انتهى الامر الي نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم
فاذا الله من ذلك ما لم يؤت به احد اقبله تماما على
ما احسنه من اللغة المتقدمة ثم قال امر قراية
فلا تغفل لغة من بعده حدثت فان تعلم اليوم ذلك
متعلم وجد من نقاد العلم من ينفيه ويرده ولقد
بلغنا عن ابي الاسود الدؤلي ان امر كلمة بعض
ما انكره ابو الاسود فسأله ابو الاسود عنه
فقال هذه لغة لم تبلغك فقال له يا ابن أخي

انه لا يخبرك فيما لم يبلغني فعرفه بلطف ابي
الذي تكلم به مختلف **و** كلمة اخري انه
لم يبلغنا ان قوماً من العرب في زمان يقارب
زماننا اجتمعوا على تسمية شئ من الاشياء مصطلح
عليه فكان استدلال بذلك علي اصطلاح قد كان
قبلهم وقد كان في الصحابة رضي الله عنهم وهم البليغا
والفصحا من النظر في العلوم الشريفة ما لا يخفى
وما علمناه اصطلاحوا علي اختراع لغة او احداث
لفظة لم تقدمهم ومعلوم ان حوادث العالم
لا تنقضي الا بانقضاء يومه ولا نزول الا بزواله
وفي كل ذلك دليل علي صحة ما ذهبنا اليه من هذا
الباب هذا كلام ابن فارس وكان من اهل كسنة
وقال ابن جني في الخصائص وكان هو وشيخه
ابو علي الفارسي معتزليين باب القول علي اصل
اللفظة الالهام هي ام اصطلاح هذا موضع موح
الي فضل تامل غير ان اكثر اهل النظر علي ان اصل
اللفظة انما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف
الا ان ابا علي قال لي يوماً هي من عند الله واجب
بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وهذا لا يتناول

موضع الخلاف لانه قد يجوز ان يكون تاويله
اقدرا آدم علي ان واضع عليها وهذا المعنى من
عند الله سبحانه لا محالة فاذا كان ذلك محتملاً
غير مستنكر سقط الاستدلال به وقد كان ابو علي
قال به ايضا في بعض كلامه وهذا ايضا راي ابي
الحسن علي انه لم يمنع قوله من قال انها تواضع
منه وعلي انه قد فسر هذا بان قيل انه تعالى
علم آدم الاسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات
العربية والفارسية والسريانية والعبرانية
والرومية وغير ذلك فكان آدم وولده يتكلمون
بها ثم ان ولده تفرقوا في الدنيا وعلق كل واحد
منهم بلغة من تلك اللغات فعملت علي الا
واضحل عنه ما سواها البعد عنهم بها واذا كان
الخبر الصحيح قد ورد بها وجب تلقيه باعتقاده
والانطواء علي القول به **فان قيل**
فاللغة فيها اسما وافعال وحروف وليس يجوز
ان يكون المعلم من ذلك الاسماء وهذا قيل
اعتمد ذلك من حيث كانت الاسماء اقوي
القبيل الثلاثة ولا بد لكل كلام مفيد منفرد من

الآيما والاشارة منه بها فيبطل عنهم ان تصح
المواضعة على اللغة منه سبحانه والواو لكن
يجوز ان ينقل الله تعالى اللغة الي قد وقع
التواضع بين عباد الله عليها بان يقول الذي
كنتم تعبدون عنه بكذا اعتبروا عنه بكذا
والذي كنتم تسمونه كذا ينبغي ان يسمونه كذا
وجواز هذا منه سبحانه كجواز من عباده
ومن هذا الذي في الأصوات ما يتعاطاه الناس
الآن من مخالفة الأشكال في حروف المعجم
كالصور التي توضع للمعاني والتراتيم وعلم
ذلك ايضا اختلفت افلام ذوي اللغات كما
اختلفت انفس الأصوات المرتبة على مذاهم
في المواضع فهذا قول من الظهور على ما تراه
الا انني سألت يوما بعض اهلها فقلت ما تنكر
ان تصح المواضعة من الله سبحانه وان لم يكن ذا
جارحة بان يحدث في جسم من الاجسام خشية
او غيرها اقبالا على شخص من الأشخاص وتحريكا
لها نحوه ويسمع في حال تحرك الخشبة نحو
ذلك الشخص صوتا يضعه اسماءه ويعيد حركة

تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات مع
انه عز اسمه قادر على ان يتعق من تعريفه ذلك
بالمرة الواحدة تقوم الخشبة في هذه الاسماء
وهذه الاشارة مقام جارحة ابن آدم في الاشارة
بها للمواضعة كما ان الانسان ايضا قد يجوز اذا
اراد المواضعة ان يشير بخشبة نحو المراد للموضع
عليه فيقيمها في ذلك مقام يده لو اراد الايما بها
نحوه فلم يجب عن هذا باكثر من الاعتراف بوجوبه
ولم يخرج من جهته شيء أصلا فاحكيه عنه وهذا
عندي على ما تراه الا اني لازم لمن قال بان سماع كون
مواضعة القدم تعالى لغة مرتجلة غير باقلة
لساننا الى لساننا فاعرف ذلك وذهب بعضهم الى انه
اصل اللغات كلها انما هو من الأصوات المشهورة
كدوي الريح وحنين الورد وخريف الماء وشجج
الحمار وقيق الغراب وصهيل الغرس وتريب الطير
ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد
وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل وعلم
فيما بعد انني على تعادم الوقت دأيت التفتير والحن
عن هذا الموضع فاجد الدواعي والخولج القوية النجاة

فَتَحَصَّبَهُ الالفاظ بالمعاني كتحصيص العالم
بالاجاد في وقت من بين سائر الاوقات
و ان كان هو الناس فلعله لتعين الخطران
بالبال ودليل امكان التوقف احتمال خلق
الله تعالى الالفاظ ووضعها باز المعاني
وخلق علوم ضرورية في ذات تلك
الالفاظ موضوعة لتلك المعاني ودليل
امكان الاصطلاح امكان ان يتولي واحد
او جمع وضع الالفاظ لمعاني ثم يقرنها
لغيرهم بالاشارة كحال الوالدات مع الحفان
وهذا دليلان هما دليلان امكان التوزيع
واحج القائلون بالتوقيف بنحوه اولها
قوله تعالى وعلم آدم كلها فالاسما
كلها معلومة من عند الله بالنص وكذا
الافعال والحروف لعدم القائل بالفضل
ولان الافعال والحروف ايضا اسما لان
الاسم ما كان علامة والتميز من تصرف
الخطاة لامي اللغة ولان التكلم بالاسما
وحدها متعذر وثانيها انه سبحانه قد

قوما في اطلاق اسمها غير توقيفية في قوله
تعالى ان هي الا اسما سميت قوما وذلك
يقضي كون البواقي توقيفية وثالثها
قوله تعالى ومن اياته خلق السموات والارض
واختلاف السننكم والوانكم والالسننكم
الجمانية غير مرادة لعدم اختلافها ولا ان
بدائع الصنع في غيرها اكثر فالمراد هي
اللغات ورايت او هو عقلي لو كانت اللغات
اصطلاحية لاحتيج في الخطاب بوضعها
الى اصطلاح اخر من لغة او كتابة ويعود
اليه الكلام ويلزم اما الدور او التسلسل
في الاوضاع وهو محال فلا بد من الانتهاء
الي التوقيف واحج القائلون بالاصطلاح
برجحين احدهما لو كانت اللغات توقيفية
لتقدمت واسطة البعثة على التوقيف
والثاني باطل ببيان الملازمة انها
اذا كانت توقيفية فلا بد من واسطة بين
الله والبشر وهو النبي لاسما له خطاب
الله تعالى مع كل احد ببيان بطان التقدم

قوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان
 قومه وهذا يقتضي تقدم اللغة على البعث
 والثاني لو كانت اللغات توقيفية فذلك
 اما بان يخلق الله تعالى علما ضروريا في العاقل
 انه وضع الالفاظ كذلك او في غير العاقل
 او بان لا يخلق علما ضروريا اصلا والاوكل
 باطل والالكان العاقل عالما بالله بالضرورة
 لانه اذا كان عالما بالضرورة يكون الله وضع
 كذلك اذا كان علما بالله ضروريا ولو كانت
 كذلك لم يطل التكليف والثاني باطل لان
 غير العاقل لا يمكنه انها تمام هذه الالفاظ
 والثالث باطل لان العلم بها اذا لم يكن ضروريا
 احتيج الى توقيف اخر ولزم التسلل والجواب
 عن الاول من حجج اصحاب التوقيف لا يجوز
 ان يكون المراد من تعليم الالفاظ الالهام الي
 وضعها لا يقال التعليم ايجاد العلم فانا لانسلم
 ذلك بل التعليم فعل يترتب عليه العلم ولاجله
 يقال علمته فلم يتعلم سلمنا ان التعليم
 ايجاد العلم لكن قد تقرر في الكلام ان

افعال

افعال العباد مخلوقة لله تعالى فعلي هذا
 العلم الحاصل بها فوجد الله سلمناه لكن
 الاسما هي سمات الاشياء وعلاماتها مثل ان
 يعلم ادم صلاح الخيل للعدو والجمال للحمل
 والثيران للحرث فلم يلقه ان المراد ليس
 ذلك وتخصيص الاسماء بالالفاظ عرف جديد
 سلمنا ان المراد هو الالفاظ ولكن لا يجوز
 ان تكون هذه الالفاظ وضعها قوم اخرين
 قبل ادم وعلمها الله ادم **وعن الثاني**
 انه تعالى ذمهم لانهم سمو الاصنام الهة
 واعتقدوها كذلك **وعن الثالث** ان
 اللسان هو الجارحة المخصوصة وهي غير
 موادة بالاتفاق والمجاز الذي ذكرتموه
 يعارضه مجازات اخر نحو مجاز الحروف
 او القدرة عليها فلم يثبت الترجيح **وعن**
الرابعة ان الاصطلاح لا يستدعي تقدم
 اصطلاح اخر يدل تعليم الوالدين الطفل
 دون سابقتها اصطلاح معه **والجواب عن**
الاولى من حجتي اصحاب الاصطلاح لان

توقف التوقيف على البعثة لجواز ان يخلق الله فيهم
العلم الضروري بان الالفاظ وضعت لكذا وكذا
وعن الثانية لم لا يجوز ان يخلق الله العلم الضروري
في العقلاء وان واضعوا وضع تلك الالفاظ لتلك
المعاني وعلي هذا لا يكون العلم بكنهه ضروريا
سلمناه لكن لم لا يجوز ان يكون الاله معلوم
الوجود ضرورة لبعض العقلاء قوله بطل التكليف
فلنا بالمعرفة اما بسائر التكليف فلا انتهى
وقال ابو الفتح بن بركهان في كتاب الوصول الى
الاصول اختلاف العلماء في اللغة هل تثبت
توقيفا او اصطلاحا وذهب طائفة الى انها
تثبت توقيفا وزعم الاسناد ابو اسحاق ان
العذر الذي يدعوه الانسان غيره الى التوقيع
يثبت توقيفا وما عدا ذلك يجوز ان يثبت
يحل واحد من الطريقتين **وقال القاضي ابو بكر**
يجوز ان يثبت توقيفا ويجوز ان يثبت
اصطلاحا ويجوز ان يثبت بعضه توقيفا
وبعضه اصطلاحا والحكم ممكن **وعلمة القائل**
ان الممكن هو الذي لو قدر موجود لم يعرض

لوجوده محال فوجب قطع القول بامكانها
وعدة المنزلة ان اللغات لا تدل على مدلولها
كالدلالة العقلية ولهذا المعنى يجوز اختلافها
ولو ثبتت توقيفا من جهة الله تعالى لكان
ينبغي ان يخلق الله العلم بالصنعة ثم يخلق
العلم بالمدلول ثم يخلق لنا العلم بحمل الصنف
دليلا على ذلك المدلول ولو خلق لنا العلم
بصفاته لجاز ان يخلق لنا العلم بذاته
ولو خلق لنا العلم بذاته بطل التكليف وبطلت
الحجة **قلت** هذا بنا على اصل فاسد
فانا نقول يجوز ان يخلق لنا الله العلم
بذاته ضرورة وهذه المسئلة فرع ذلك
الامتل **وعدة الاسناد** ان العذر الذي
يدعوه الانسان غيره الى التوقيع لو ثبت
اصطلاحا لا يقتضي اصطلاح اخر يتقدمه
وهكذا فيتمسك الى ما لا نهاية له **قلت**
هذا باطل فان الانسان يمكنه ان يفهم غيره
معاني الاسامي كالطفل ينشأ غير عالم بمعاني
الالفاظ ثم يتعلمها من الابوين من غير تقدم

اصطلاح وعمدة من قال انها تثبت توقيفا
قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وهذا الوجه
فيه من جهة القطع فانه عموم والعموم ظاهر
في الاستفراق وليس بنص **قال القاضي**
اما الجواز فتثبت من جهة القطع بالدليل
الذي قدمته واما كيفية الوقوع
فانا متوقف فان دل دليل من السمع على ذلك
ثبت به **وقال امام الحرمين** في البرهان
اختلف ارباب الأصول في ماخذ اللغات فذا
ذاهبون الي انها توقيف من الله تعالى وصار
صارون الي انها تثبت اصطلاحا وتواطفا
الاستاذ ابو اسحاق في طائفة من الاصحاب الي
ان القدر الذي يفهم منه قصد النواظم لا بد
ان يفرض فيه التوقيف والحناء عندنا ان العقل
يجوز ذلك كله فاما تجويز التوقيف فلا حاجة
الي تكلف دليل فيه ومعناه ان تثبت الله تعالى
في الصدور علوما بدائية يصنع بمقتضى صلاح
معاني فتبين العقل الصنيع ومعانيها ومعني
التوقيف فيها ان يلتقوا وضع الصنيع على حكم

مؤادة

الأرادة والاختيار واما الدليل على تجويز وقوع
اصطلاحا فهو انه لا يبعد ان يحرك الله تعالى
نفوس العقلاء لذلك ويعلم بعضهم مراد بعض
ثم ينشئون على اختيارهم صيغا وتعرف ما يريد
احوال لهم واسارات الي مسميات وهذا غير
مستنكر وهذا المسلك ينطق الطفل على طول
ترديد السمع عليه ما يريد تلقينه وافها مالا
فاذا ثبت الجواز في الوجهين لم يبق لما تخيله
الاستاذ وجه والتعويل في التوقيف وفرض
الاصطلاح على علوم تثبت في النفوس فاذا لم
يمنع ثبوتها لم يبق لمنع التوقيف والاصطلاح
بعدها معني ولا احد يمنع جواز ثبوت العلوم
الضرورية على العقوليين **فان قيل** قد اشتهر
الجواز في الوجهين عموما لما الذي اتفق عندكم
وقوعه **قلت** ليس هذا مما ينطرق اليه
بمسلك العقول فانه وقوع الجائز لا يسند ركنا الا
بالسمع الحسن ولم تثبت عندنا سمع طاع فيما كاف
من ذلك وليس في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها
دليل على احد الجائزين فانه لا يمنع ان تكون اللغات

لم يكن يعلمها فعلمه الله تعالى اياها ولا يمنع ان
الله تعالى اثبتها ابتدا وعلمه اياها **وقال**
الغزالي في المحول قال قائلون اللغات كلها
اصطلاحية اذ التوقيف يثبت بقول الرسول
ولا يفهم قوله دون ثبوت اللغة **وقال** اخرون
هي توقيفية اذ الاصطلاح يفرض بعد دعاء
البعض البعض بالاصطلاح ولا بد من عبارة
يفهم منها قصد الاصطلاح **وقال** اخرون ما يفهم
منه قصد التراضع توقيفي دون ما عداه ونحن
نجوز كونها اصطلاحية بان يحرك الله لسان
واحد فيفهم اخرانه قصد الاصطلاح ونجوز
كونها توقيفية بان يثبت الرب تعالى مراسم
ويخطو طريقهم الناظر فيه العبارات ثم يعلم
البعض عن البعض وكيف لا يجوز في العقل كل
واحد منهما ونحن نرى الصبي يتكلم بكلمة ابيه
ويفهم ذلك من قرأ ابن احو الاما في حاله
صغير فاذا الحل جائز واما وقوع احد الجانبين
فلا يستدرك بالعقل ولا دليل في السمع وقوله
تعالى وكلم آدم الاسماء كلها ظاهري كونه توقيفا

وليس

وليس بقاطع ويحتمل كونها مصطلحا عليها
من خلقه لله تعالى قبل آدم انتهى **وقال**
ابن الحاجب في مختصره الظاهر من هذه الاقوال
قول الاشعري **قال القاضي قاج الدين السبكي**
في شرح منهاج البضايي معنى قول ابن الحاجب
القول بالوقف عن القطع بواحد من هذه
الاحتمالات وترجيح مذهب الاشعري بعلية
الظن **قال** وقد كان بعض الضعفاء يقولون
هذا الذي قاله ابن الحاجب مذهب لم يقل به
أحد لان العلماء في المسئلة بين متوقف
وقاطع بمقالاته فالقول بالظهور لا قائل
به **قال** وهذا ضعيف فان المتوقف لعدم
قاطع قد يرجع بالظن ثم ان كانت المسئلة
ظنية اكتفى في العمل بها بذلك الترجيح والا
توقف عن العمل بها ثم **قال** والانصاف
ان الادلة ظاهرة فيما قاله الاشعري بالمتوقف
ان توقف لعدم القطع فهو مصيب وان ادعى
عدم الظهور فهو مصيب **هذا هو الحق**
الذي فاه به جماعة من المتأخرين منهم

الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الفوائد
وقال في رفع الحاجب علم ان المسئلة معاني
احدها الجواز فن قابل لا يجوز ان تكون اللغة
الا توقيفا ومن قابل لا يجوز ان تكون الا
اضطلاحا والثاني انه ما الذي وقع على تقدير
جواز كل من الأمرين والقول بجواز كل من
الأمرين هو رأي المحققين ولم أر من صرح عن
الاشعري بخلافه والذي اراه انه انما تكلم
في الوقوع وانه يجوز صدور اللغة اضطلاحا
ولومع الجواز لنقله عنه القاضي وغيره من
محققي كلامه ولم ارهم نقلوه عنه بل لم يذكر
القاضي وامام الحرمين وابن الفثيري الاشعري
في مسئلة مبدأ اللغات البتة وذكر امام الحرمين
الاخلاق في الجواز ثم قال ان الوقوع لم يثبت
وتبعه الفثيري وغيره **تنبيهات**
أحدها اذا قلنا بقول الاشعري ان اللغات
توقيفية ففي الطريق الي علمها مذاهب كما
ابن الحاجب وغيره احدها بالوحي الي بعض
الانبياء والثاني يخلق الأصوات في بعض الجسام

والمالك

والمالك يعلم من وري خلقه في بعضهم حصل به
افادة اللفظ المعني قال **بن السبكي** في رفع
الحاجب والظاهر من هذه هو الاول لا شبه
المعناد في علم الله تعالى **الثاني** قول الامام
فيما تقدم لم لا يجوز ان تكون هذه الالفاظ مفعلا
قوم اخرون قبل ادم **قال** في رفع الحاجب
لساندي ان قبل ادم الجن والبن فذلك لم
يثبت عندنا بل قال القاضي في التفسير جاز
توامع الملائكة المخلوقة قبله **قال بن الفثيري**
وقد كانوا قبله يتخاطبون ويفهمون **الثالث**
قول اهل الاصطلاح لو كانت اللغات توقيفية
لثبتت واسطة البعثة على التوقيف احسن من
جواب الامام عنه جواب ابن الحاجب حيث قال
اذا كان ادم عليه السلام هو الذي علمها اندفع
الدور **قال في رفع الحاجب** لان لادم حالتين
حالة النبوة وهي الاولى وفيها الوحي الذي من
جملته تعليم اللغات وعلمها الخلق اذ ذاك ثم
بعث بعد ان علمها قومهم فلم يكن سمعوا لهم الا
بوعلمهم اللغات فثبت بلسانهم **قال وكما صله**

اذ نبوته مقدمة على رسالته والتعليم منوط
 فهذا وجه اندفاع الدور الرابع **فالت**
 في رفع الحاجب الصحيح عندي انه لا فائدة لهذه
 المسئلة وهو ما صححه ابن الدنباري وغيره
 ولذلك قيل ذكرها في الأصول فضول وقيل
 فإيدتها النظر في جواز قلب اللغة فحكى عن بعض
 القائلين بالتوقيف منع القلب مطلقاً فلا
 يجوز تسمية الثوب قرصاً والفرس ثوباً وعن
 القائلين بالأصطلاح تجويزه وأما المتوقفون
 قال المازري فاختلّفوا فذهب بعضهم إلى التجويز
 كذهب قائل الأصطلاح وأشار أبو القاسم عبد
 الجليل الصابوني إلى المنع وجوز كون التوقيف
 وارداً على انه وجب ان لا يقع النعت الا بهذه
 الالفاظ **قال ابن كسابي** والمحق عندي واليه
 يشير كلام المازري انه لا تعلّق لهذا بالأصل
 السابق فان التوقيف لو تم ليس فيه جرح علينا
 حتى لا ينطق بسواءه فان فرض جرح فهو مجازي
 والمنع حكمه حكم الأشياء قبل ورود الشرايع
 فاننا لا نفعل في الشرع ما يدل عليه وما ذكره

الحق

القابوقي من الاحتمال مدفوع **قال المازري**
 وقد علم ان الفقهاء المحققين لا يجرمون الشيء بمجرد
 احتمال ورود الشرع بتجويزه وأما جرمونه عند
 انتهاض دليل تحريمه **قال** وان استند في التحريم
 إلى الاحتمال فهو نظري في المسئلة من جهة اخرى
 وهذا كله فيما لا يؤدي قلبه إلى فساد النظام
 وتغييره إلى اختلاط الاحكام فان أدى إلى ذلك
 قال المازري فلا يختلف في تجريم قلبه لا لأجل
 نفسه بل لأجل ما يؤدي اليه **وقال في شرح المنهاج**
 ان بناء المسئلة على هذا الأصل غير صحيح فان
 هذا الأصل في ان هذه اللغات الواقعة بين
 أظهرنا أهل هي بالأصطلاح او التوقيف لا في شخص
 خاص اصطلاح مع صاحبه على اطلاق لفظ الثوب
 على الفرس مثلاً **وقال الزركشي في البحر**
 حكى الاسناد ابو منصور قوله ان التوقيف
 وقع في الابتداء على لغة واحدة وما سواها
 من اللغات وقع التوقيف عليها بعد الطوفان
 من السمعة في اولاد نوح حين تفرقوا في اقطار
 الأرض **قال** وقد روي عن ابن عباس

اذ اول من تكلم بالعربية المحض اسمعيل
 واراد بعربية قريش التي نزل بها القرآن
 واما عربية قحطان وحيد فكانت قبل
 اسمعيل عليه السلام **وقال في شرح الاسماء**
 قال الجمهور لا عظم من الصحابة والتابعين
 من المفسرين انها كلها توقيف من الله تعالى
وقال اهل التحقيق من اصحابنا لا بد من التوقيف
 في اصل اللفظة الواحدة لاستحالة وقوع
 الاصطلاح على اول اللغات من غير معرفة
 من المصطلحين يعني ما اصطلاح عليه واذا
 حصل التوقيف على لغة واحدة جاز ان يكون
 ما بعدها من اللغات اصطلاحا وان يكون
 توقيفا ولا يقطع باحدهما لابدلالة **قال**
واختلغوا في لغة العرب فمن زعم ان اللغات
 كلها اصطلاح فكذا قوله في لغة العرب
 ومن قال بالتوقيف على اللغة الاخرى واجاز
 الاصطلاح فيما سواها من اللغات اختلغوا في
 لغة العرب فمنهم من قال هي اول اللغات وكل
 لغة سواها حدثت بعدها اما توقيفا او اصطلاحا

والله

واستدلوا بان القرآن كلام الله وهو عربي وهو
 دليل على ان لغة العرب اسبق اللغات وجودا
 ومنهم من قال لغة العرب نوعان احدهما عربية
 حميدة وهي التي تكلموا بها من عهد هود ومن قبله
 وبقي بعضها الي وقتنا والثانية العربية المحضة
 التي نزل بها القرآن واول من اطلق لسانه
 بها اسمعيل فعلى هذا القول يكون توقيف
 اسمعيل على العربية المحضة يحتمل امرين
 اما ان يكون اصطلاحا بينه وبين جبرئيل
 النازلين عليه بمكة واما ان يكون توقيفا من
 الله تعالى وهو الصواب انتهى **ذكر الآثار**
الواردة في ان الله تعالى علم آدم عليه السلام
اللغات قال وكيع في تفسيره حدثنا شريك
 عن عاصم بن كليب الجرمي عن سعيد بن معبد
 عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى
 وعلم آدم الاسماء كلها قال علمه اسم كل شيء
 حتى علمه القسيوة والقسيوة والفسوة
 والفسوة اخرجه بن جرير وابن أبي حاتم
 وابن المنذر في تغايرهم بلفظ علمه اسم القسيوة

الجوهري في الصحاح اول من تكلم بالعربية يعرب
ابن قحطان **واخرج** ابن عساكر في التاريخ بسند
واه عن اس بن مالك موقوفا قال لما حشر الله
الخلايق الي بابل بعث اليهم رجلا فاجتمعوا ينظرون
لماذا حشر واله فنادي مناد من جعل المغرب عن
يمينه والمشرق عن يساره واقصد الي البيت
الحرام بوجهه فله كلام اهل الكما فقام يعرب
ابن قحطان فقيل له يا يعرب بن قحطان من هو
انت هوف كان اول من تكلم بالعربية فلم يزل
المنادي ينادي من فعل كذا وكذا فله كذا وكذا
حتى افرقوا على اثنين وسبعين لسانا وانقطع
الصوت وتلبلت الالسن فسميت بابل وكان
اللسان يومئذ بابليا **واخرج** الحاكم في المستدر
وصححه البيهقي في شعب الايمان عن يريدة
رضي الله عنه في قوله تعالى لسان عربي مبين
قال بلسان جرهم وقال محمد بن سلام **الحج في كتاب**
طبقات الشعراء قال يونس بن حبيب اول من تكلم
بالعربية اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام
ثم قال محمد بن سلام اخبرني سمع بن عبد الملك

انه سمع محمد بن علي يقول قال ابن سلام لا ادري فيه
ام لا واطنه قد دفعه اول من تكلم بالعربية
ونسي لسان ابيه اسماعيل عليه السلام **واخرج**
الحاكم في المستدر وصححه البيهقي في شعب
الايمان من طريق سفيان الثوري عن جعفر
ابن محمد عن ابيه عن جابر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم تلا قرانا عربيا ليعلموا ثم قال
الهم اسماعيل هذا اللسان العربي الهامنا قال
محمد بن سلام واخبرني يونس عن ابي عمرو
ابن العلاء قال العرب كلها ولد اسماعيل الامير
وتعايا جرهم وكذلك يروي ان اسماعيل جاوهم
واصير اليهم ولكن العربية التي عن محمد بن
علي اللسان الذي نزل به القران وما تكلمت به
العرب علي عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتلك
عربية اخرى غير كلامنا هذا **وقال الحافظ**
عماد الدين بن كثير في تاريخه قيل ان جميع
العرب ينتسبون الي اسماعيل عليه السلام
والصحيح المشهور ان العرب القاربة قبل
اسماعيل وهم عاد وثمود وموطة وموحد

٢ اللفاظ اما انها اليسر فلا ان الحروف كيفيات تعرض
 لأصوات عارضة للهوا الخارج بالتفكير الضروري
 الممدود من قبل الطبيعة دون تكلف اختياري
 واما انها أفيد فلا انها موجودة عند الحاجة مفيدة
 عند عدمها واما ثانيا فلا انها اعم اذ ليس يمكن ان
 يكون لشيء نفس كذا ان الله تعالى والعلوم
 او اليه اشارة كالعلايات ويمكن ان يكون لكل
 شيء لفظ فلما كانت اللفاظ ايسر وافيد صار
 موضوعا بآثار المعاني **المسئلة الرابعة في حجة**
الوضع قال الناج السبكي في شرح منافع البياض
 الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث
 اذا اطلقت الأول فهم منه الثاني قال وهذا
 تعريف سديد فانك اذا اطلقت قولك قام زيد
 فهم منه صدور القيام منه قال فان قلت
 مدلول قولنا قام زيد صدور قيامه سواء اطلقنا
 هذا اللفظ ام لم نطلقه فما وجه قولك بحيث
 اذا اطلقت قلت الكلام قد يخرج عن كونه
 كلاما وقد يتغير معناه بالتقييد فانك اذا
 قلت قام الناس اقتضى اطلاق هذا اللفظ لغير

وي

بقيام

بقيام جميعهم فاذا قلت ان قام الناس خرج
 عن كونه كلاما بالكلية فاذا قلت قام الناس
 لا يزيد الم يخرج عن كونه كلاما ولكن خرج عن
 اقتضا قيام جميعهم الي قيام ما عدا زيد فاعلم
 بهذا ان لفادة قام الناس الاخبار بقيام
 جميعهم شرطين احدهما ان لا يتبدل بما يخالفه
 والثاني ان لا تختمه بما يخالفه وله شرط
 ثالث ايضا وهو ان يكون صادرا عن قصد
 فلا اعتبار بكلام الناس والسامعي فهذه ثلاثة
 شروط لا بد منها وعلي السامع التنبيه لها
 فوضع هذا انك لا تستعيد قيام الناس من
 قوله قام الناس الا باطلاق هذا القول
 فلذلك اشتراطنا ما ذكرناه فان قلت
 من اين لنا اشتراط ذلك واللفظ وحده
 كاف في ذلك لان الواضع وضعه لذلك قلنا
 وضع الواضع له معناه انه جعله مهيأ
 لان يعيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على
 الوجه المخصوص والمعنى في الحقيقة انما هو
 المتكلم واللفظ كالألة الموضوع لذلك فانه

قلت لو سمعنا قام الناس ولم يعلم من قائله هل
قصده أم لا وهل ابتدأه أو ختمه بما يغيره
أو لا هل لنا أن نخبر عنه بأنه قال قام الناس
قلت فيه نظر يحتمل أن يقال يجوز لأن الأصل
عدم الابتداء والختم بما يغيره ويحتمل أن يقال
لا يجوز لأن العدة ليس هو اللفظ ولكن
الكلوم النفساني القائم بذات المتكلم وهو
حكمه واللفظ دليل عليه مشروط بشروط ولم
تحقق ويحتمل أن يقال إن العلم بالقصد
لا بد منه لأنه شرط والشك في الشرط يقتضي
الشك في المشروط والعلم بعدم الابتداء
والختم بما يخالفه لا يستلزم لانها ما نعرف
والشك في المانع لا يقتضي الشك في الحكم
لأن الأصل عدمه قال وأخبار الذي رجمه
الله أنه لا بد من أن يعلم الثلاثة انتهى **مسألة**
الخامسة اختلاف هل وضع الواضع المفردات
والمركبات الاسنادية أو المفردات خاصة
دون المركبات الاسنادية فذهب الرازي
وإبن الحاجب وإبن مالك وغيرهم إلى الثاني

وقال

وقالوا ليس المركب بموضوع والآلة في استعمال
الجل على النقل عن العرب كالمفردات وخرج الفراء
والتاج السبكي في جمع الجوامع وغيرها من
أهل الأصول أنه موضوع لأن العرب حجرت في
التراكيب كما حجرت في المفردات وقال إبن
أباز في شرح الفضول في قوله إبن معط الكلام
هو اللفظ المركب المفيد بالوضع كذا فالجواب
وكان شيخنا سعد الدين يقول فيه بغير ذلك
لأن واضع اللفظ لم يضع الجل كما وضع المفردات
بل تركه الجل إلى اختيار المتكلم يبين ذلك ذلك
أن حال الجل لو كانت حال المفردات لكان استعمال
الجل وفهم معانيها متوقفا على نقل العرب كما
كانت المفردات كذلك وأوجب على أهل اللغة
أن يتبعوا الجل ويودعوا كتبهم كما فعلوا
ذلك بالمفردات **المسألة السادسة**
قال الامام فخر الدين وأتباعه لا يجب أن يكون
لكل معنى لفظ لأن المعاني التي يمكن أن تغفل
لا تنهاهي والالفاظ متناهية لأنها مركبة
من الحروف والحروف متناهية والمركب من

في

المنتهي متناهٍ والمنتهي لا يضبط ما لا
يتناهى واللازم تناهى المدلولات قالوا فالمعاني
منها ما تكثر الحاجة اليه فلا يخلو عن الالفاظ
لان الداعي الي وضع الالفاظ لها حاصل والمانع
زائل فيجب الموضع والتي تندرج الحاجة اليها
فيجب ان يكون لها الالفاظ وان لا يكون
المسئلة السابعة قالوا ايضا ليس الغرض
من الوضع افادة المعاني المفردة بل الغرض
افادة المركبات والسبب بين المفردات
كالفاعلية والمفعولية وغيرها واللازم الدوام
وذلك لان افادة الالفاظ المفردة لمعانيها
موقوفة على العلم بكونها موضوعة لتلك
المسميات والعلم بذلك موقوف على العلم بتلك
المسميات فيكون العلم بالمعاني متغذما على العلم
بالوضع فلو استغنى العلم بالمعاني عن الوضع
فكان العلم بها من اخر اعن العلم بالوضع وهو
دور فان قيل هذا بعيينه قائم في المركبات
لان المركب لا يفيد مدلوله الا عند العلم بكونه
موضوعا لذلك المدلول والعلم به يستدعي سبق

العلم

العلم بذلك المدلول من ذلك المركب لزم
الدوام فالجواب اننا لانسلم ان افادة
المركب لمدلوله تتوقف على العلم بكونه موضوعا
له بل على العلم بكون الالفاظ المفردة الموضوعات
المعاني المفردة حتى اذا تلت الالفاظ المفردة
علمت مفردات المعاني منها والتناسب بينهما
من حركات تلك الالفاظ فظهر الفرق **المسئلة**
الثامنة اختلف هل الالفاظ موضوعة
بأثر الصور الذهنية اي الصورة التي تصور
الواضع في ذهنه عند ارادة الوضع أو بأثر الماهيات
الخارجية فذهب الشيخ ابواسحاق الشيرازي
الي الثاني وهو المختار وذهب الامام محمد بن
وأتباعه الي الاول وأستدلوا عليه بأن
اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة في الذهن
فان من راي شجرا من بعيد وظنه حجر اطلق
عليه لفظ الحجر فاذا ادنى منه وظنه شجرا
اطلق عليه لفظ الشجر فاذا ادنى وظنه فرسا
اطلق عليه اسم الفرس فاذا تحققت انه انسان
اطلق عليه لفظ الانسان فبان بهذا ان اطلاق

في الموضوع كما كان استعمال الجمل وفهم معانيها
متوقفا على نقلها عن العرب كما كانت المفردات
كذلك ولوجب على اهل اللغة ان يتبعوا
اجمل ويودعوها كتبهم كما فعلوا ذلك بالمفرد
ولان المركبات دلالتها على معناها التركيبي
بالعقل فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى
فايم وسمع زيد قائم باعترابه المخصوص
فهم بالضرورة معنى الكلام وهو نسبة القيام
الي زيد نعم يصح ان يقال انها من صوغه باعتبار
انها متوقفة على معرفة مفرداتها التي
لا تستغاد الا من جهة الوضع ولا للفظ
التركيب اجزا مادية وجزء صوري وهو
التاليق بينهما وكذلك لمعناه اجزا مادية
وجزء صوري والاجزاء المادية من اللفظ
تدل على الاجزاء المادية من المعنى والجزء
الصوري منه يدل على الجزء الصوري من
المعنى بالوضع والثاني انها موضوع للا
فوضعت زيد قائم للاشياء دون النعوية
في مفرداته ولا تباين بين وضعها مفردة للانسان

بدون النعوية ووضعها مركبة للنفوية ولا
تختلف باختلاف اللغات فالمضاف مقدم
على المضاف اليه في بعض اللغات ومؤخر عنها
في بعض ولو كانت عقلية لفهم المعنى واحدا سواء
تقدم المضاف على المضاف اليه او تأخر وهذا
القول ظاهر كلام ابن الحاجب حيث قال انما
مفرد ومركب قال القرافي وهو الصحيح
وعزاه غيره للبحر وبدليل انها مجزأة في التركيب
كما مجزأة في المفردات فقال ان من قال ان قائم
زيد ليس من كلامنا ومن قال ان زيد قائم فهو
من كلامنا ومن قال في الدار رجل فهو من كلامنا
ومن قال رجل في الدار فليس من كلامنا الى الا
نهاية له في تركيب الكلام وذلك يدل على تفريضا
بالوضع للمركبات قال الزركشي والمحققان
العرب انما وضعت انواع المركبات اما جزئيات
الانواع فلا فوضعت باب الفاعل لاسناد كل
فعل الى من صدر منه اما الفاعل المخصوص فلا وكذا
باب لوت واخرها اما اسما المخصوص فلا وكذا
ساير انواع التركيب واحالة المعين على اختيار

المتكلم فان اراد القايل بوضع المركبات
 هذا المعنى فصحيح والا فممنوع قال ولم ار لهم
 كلاما في المثني والجمع والظاهر انها موضوعة
 لانها مفردات وهو الذي يقتضيه حدهم المفرد
 ولهذا عاملوا بجمع التكسير معاملة المفرد
 في الاحكام لكن خسر ح ابن مالك في كلامه
 على جدها بانها غير موضوعين ويبعد ان يقال
 فترعه على رايه في عدم وضع المركبات لانه لا تكتب
 فيها الاسماء ان المركب في الحقيقة انما هو
 الاسناد وكذا القول في اسماء الجمع والاجناس
 مما يدل على متعدد والقول بعدم وضعها
 عجيب لان اكثره سماعي وقد صرح ابن مالك
 بان شفعاً ونحوه مما يدل على الاثنين موضع
 وقال الخواري الظاهر ان التثنية
 وضع لفظها بعد الجمع ليس الحاجة الى الجمع
 كثير او لهذا لم يوجد في سائر اللغات تشية
 والجمع موجود في كل لغة ومن ثم قال بعضهم
 اقل الجمع اثنان كان الواضع قال الشيء اثنان
 واحداً واما كثير لا غير فيجعل الاثنين في حد

الكثر

الكثرة انتهى فالأسنوي في شرح المنهاج
 وهو جواب ظاهر قال ويظهر ان يقال ان
 اللفظ موضوع بانز المعنى من حيث هو مع قطع
 النظر عن كونه ذهنياً او خارجياً فان حصول
 المعنى في الخارج والمذهن من الأوصاف الزائدة
 على المعنى واللفظ انما وضع للمعنى من غير
 تقييده بوصف زائد ثم ان الموضوع له قد
 لا يوجد الا في الذهن فقط كالعلم ونحوه انتهى
المسئلة التاسعة قال الامام عضد الدين
 الابنجي في رسالته له في الوضع اللفظ قد وضع
 لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر
 عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين شخصين
 ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذين
 الشخصين بخصيصته بحد لا يفاد ولا يفهم
 به الا واحد بخصيصته دون القدر المشترك
 فتعقل ذلك المشترك اللفظ الموضوع لا ان
 الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له شخص
 وذلك مثل اسم الإشارة فان هذا مثلاً موضع
 ومما به المشار اليه الشخص بحيث لا تقبل

الشركة وما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص
الابتعانية تعبد تعيينه لاستواء نسبة الوضع
إلى المسميات قال ^٢ ثم اللفظ مدلوله أنه
أما كلي أو مشخص والأول أما ذات وهو اسم
الجنس أو حدث وهو المصدر أو نسبة بينهما
وذلك أما أن يكون يعبر عن طرف الذات
وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل
والثاني فالوضع أما كلي أو مشخص والثاني علم
والأول مدلوله أما معني في غيره يتعين في غيره
فأما حسيّة وهو اسم الإشارة أو عقلية وهو
الموصول فالثالث ثم مشتركة فإن مدلولها ليس
معاني في غيرها وإن كانت تحصل بالغير في أمتها
المسئلة العاشرة نقل أهل أصول الفقه
عن عباد بن سليمان الصيمري عن المعتزلة أنه
ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبات
طبيعية خاصة للوابع على أن يضع قال وال
لكن تخصيص الاسم المعين بالمسمي المعين ترجحاً
من غير مرجح وكان بعض من يري رأيه يقول
أنه يعرف مناسبات الالفاظ لمعانيها فسيل

ما سمي ادغاع وهو بالغا رسيّة الجرف قال
أجد فيه يبساً شديداً وأراه الحجر وأنكر
الحجر وهذه المسئلة وقال لو ثبت ما قال لا
لا هتدي كل أنسان إلى كل لغة وكلما سمع وضع
اللفظ للصديق كالغزة للحيض والطهر والخن
للبيض والأسود وأجابوا عن دليله بأن
التخصيص بأرادة الواضع المختار خصوصاً
إذا قلنا الواضع هو الله تعالى فإن ذلك
لتخصيصه وجود العالم بوقت دون وقت
وأما أهل اللغة والعربية فقد كما دواه
يطبقون على ثبوت المناسبة بين الالفاظ
والمعاني لكن الفرق بين مذهبيهم ومذهب
عباد بن عباد إبراهيم أن آية موجبة بخلافهم
وهذا كما تقول المعتزلة بمراعاة الأصح
في أفعال الله تعالى وجوباً وأهل السنة لا يقولون
بذلك مع قولهم أنه تعالى يفعل الأصح لكن
فصلاً عنه ومنه وجوباً ولو شاء لم يفعل
وقد عقد من جني في الخصائص باباً المناسبة
الالفاظ للمعاني وقال هذا موضع شريف

